فأما الإِعمال فهو نصبُهَا المفعولين وهو واجب إذا تقدمت عليهما ولم يأت بعدها مُعَلّ ِق نحو ظَنَنْتُ زَيْداً عَالماً وجائز إذا توسطت بينهما نحو زيداً ظننت عالماً أو تأخرت عنهما نحو زيداً عالماً ظننت .

وأما الإِلغاء فهو إبطال عملها إذا توسّطَتْ فتقول زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ وَ زَيْدُ عَالِمٌ ظَنَنْتُ والإِلغاءُ مع التأخر أحسن من الإِعمالُ والاعمال مع التوسط أحسنُ من الإِلغاء وقيل هما سِيّ َان .

وأما التعليق فهو إبطال عملها في اللفظ دُون التقدير لاعتراض مالَهُ صَدْرُ الكلام بينها وبين معموليها وهو واحد من أمور عشرة .

أحدها لام الابتداء نحو عَلِمْتُ لَزَيْدٌ فَاضِلٌ وقوله تعالى (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ في الآخِرَةِ مَنْ خَلاَقٍ) .

الثاني لام جواب القسم نحو عَلِمْتُ لَيَقُومَنّ َ زَيْدٌ أي علمت وا لَيقومنّ َ زيدٌ وقوله (وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأتِيَنّ مَنِيّ َتي ... إنّ َ المَنَايَا لا تَطيشُ سِهَامُهَا)